الذكوات البيض

اسم مشتق من الذكوة وهي الجمرة الملتهبة والمراد بالذكوات الربوات البيض الصغيرة المحيطة بمقام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب{عليه السلام}

شبهها لضيائها وتوهجها عند شروق الشمس عليها لما فيها موضع قبر علي بن أبي طالب {عليه السلام}

من الدراري المضيئة

{در النجف}فكأنها جمرات ملتهبة وهي المرتفع من الأرض، وهي ثلاثة مرتفعات صغيرة نتوءات بارزة في أرض الغري وقد سميت الغري باسمها، وكلمة بيض لبروزهاعن الأرض.وفي رواية إنّها موضع خلوته أو إنّها موضع عبادته وفي رواية أخرى في رواية المفضل عن الإمام الصادق {عليه السلام}قال: قلت:يا سيدي فأين يكون دار المهدي ومجمع المؤمنين؟ قال:يكون ملكه بالكوفة، ومجلس حكمه جامعها وبيت ماله ومقسم غنائم المسلمين مسجد السهلة وموضع خلوته الذكوات البيض

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Research & Development
Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No.:
Date:

الرقم: ب ت ع/ ٥٠٤٩
التاريخ: ١٤/٨/٢٠٢٢

ديوان الوقف الشيعي / دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة الذكوات البيض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إشارة الى كتابكم المرقم ١٠٤٦ والمؤرخ ١٢/٢٨ /٢٠٢١ والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٥٧٤٤/٤ في ٢٠٢١/٩/٦ ، والمتضمن أستحداث مجلتكم التي تصدر عن الوقف المذكورة أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

... مع وافر التقدير

أ.م.د حسين صالح حسن
المدير العام لدائرة البحث والتطوير / وكالة
٢٠٢٢/١/١٢

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة / مع الأوليات.
- الصادرة.

مهند ابراهيم
١٠ / كانون الثاني

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم
المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة الذكوات البيض مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٨)المجلد الرابع
رمضان ١٤٤٧ هـ آذار ٢٠٢٦م

العدد (١٨) السنة الخامسة رمضان ١٤٤٧ هـ آذار٢٠٢٦م

رقم الإيداع في دار الكتب والو ثائق (١١٢٥)

الرقم المعياري الدولي ISSN 2786-1763

الذكوات البيض

عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ.د. فائز هاتو الشرع

مدير التحرير
حسين علي محمد حسن الحسني

هيأة التحرير
أ.د. عبد الرضا بهية داود
أ.د. حسن منديل العكيلي
أ.د.نضال حنش الساعدى
أ.د. حميد جاسم عبود الغرابي
أ.م.د. فاضل محمد رضا الشرع
أ.م.د. عقيل عباس الريكان
أ.م.د. أحمد حسين حيال
أ.م .د. صفاء عبدالله برهان
م.د.موفق صبرى الساعدى
م.د.طارق عودة مرى
م.د. نوزاد صفر بخش

هيأة التحرير من خارج العراق
أ.د.نور الدين أبو لحية / الجزائر
أ.د. جمال شلبي/ الاردن
أ.د. محمد خاقانى / إيران
أ.د. مها خير بك ناصر / لبنان

التدقيق اللغوي
م.د. مشتاق قاسم جعفر

الترجمة الانكليزية
أ.م.د. رافد سامي مجيد

العدد (١٨) السنة الخامسة رمضان ١٤٤٧ هـ آذار٢٠٢٦م

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٨) السنة الخامسة رمضان ١٤٤٧ هـ آذار ٢٠٢٦م

العنوان الموقعي
مجلة الذكوات البيض
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات
مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي
ISSN ١٧٦٣-٢٧٨٦

رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٥)
لسنة ٢٠٢١

البريد الالكتروني
إيميل
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

دليل المؤلف .....

١-أن يتسم البحث بالأصالة والجدّة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربي، ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان: أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣-أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤-أن لا يزيد عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصيغة APA

٦-أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧-أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨-أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢)

أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩-تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢،٥٤) سم،والمسافة بين الأسطر (١) .

١٠-في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضّل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١١-يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٢-يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٣-لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٤-لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قُبلت أم لم تُقبل.

١٥-تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٦-يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٧-يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٨-يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.

١٩-تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢٠-ترسل البحوث إلى مقر المجلة – دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد – باب المعظم)

أو البريد الإلكتروني:(hus65in@Gmail.com) (offreserch@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في مقر المجلة

٢١-لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

محتوى العدد (١٨) المجلد الرابع

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	مشاهدات الرحالة الأجانب في مدينة السليمانية (رحلة المستر ريج عام ١٨٢٠ إنموذجاً)	أ.د. وسن حسين محيميد	١٠
٢	دلالات لفظ (ماكان) في سورة التوبة في ضوء السياق العام والوحدة الموضوعية	أ.م.د صالح محمد حميد	٢٢
٣	صيغ التساؤلات التفسيرية أنواعها وأبعادها اللغوية والدلالية عند الإمام أبي السعود (رحمه الله) –سورة ال عمران أنموذجاً–	أ . م. د. سعد محمد حسن الباحث: أحمد إسماعيل إبراهيم	٣٤
٤	الأبواب .. عمارتها وتاريخها في العتبة العلوية المقدسة (النجف الاشرف)	م.د. امتثال كاظم النقيب	٥٨
٥	التوسع العمراني للتجاوزات العشوائية وأثره في تغير استعمالات الأرض الزراعية في مدينة الحندية	م.د. نهى نعمة محمد	٧٦
٦	منهج القرآن الكريم في تعزيز دور الاسرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة	م. د. رؤى شاكر نعمه م. د. اسراء حسن خلف	٩٨
٧	النشاط المسرحي ودوره في تعزيز قيم العمل الجماعي لدى طلبة قسم التربية الفنية	م. د. علي حسين حمدان جاسم	١١٢
٨	الدرس الصوتي العربي بين الصوتيات والفونولوجيا: مسارات التحوّل وتجديد الرؤية	م. د.شيماء عبد الكريم حسين	١٢٦
٩	مهارات التفكير الايجابي لدى المرشدين التربويين	م. د. حسام ياسين علي م. د. سحر علي مهدي م. د. سماء فالح غالي	١٣٨
١٠	الاحكام الفقهية المتعلقة بتذوق المشروب المباح والمرهون عند المرتهن«دراسة فقهية	م.د. علي الطيف حمد صالح	١٥٦
١١	التنمية المستدامة وأساليب دمجها في تدريس اللغة العربية «مقال مراجعة»	م.د. علي ثابت حسان جبر	١٦٦
١٢	A Multimodal Stylistic Analysis of Textual/ Compositional Meaning in Iraqi Children's Picture Books	Dr. Nissrine Jabbar Hussain	١٧٢
١٣	سيمياء البنية الاطارية في الرواية العراقية المعاصرة «دراسة في رواية خاتون بغداد»	م. د. نورا عبد الهادي عبد	١٩٢
١٤	فاعلية استراتيجية الأركان التعليمية في تحصيل طلاب الصف الثاني المتوسط بمادة الفيزياء وتفكيرهم التبادلي	م.م. فلاح غازي علي النايلي	٢٠٢
١٥	السياحة البيئية وأثرها على التنمية الاجتماعية في مدينة الكوفة	م. م. رسل مسلم رزاق	٢٢٢
١٦	البناء الاجتماعي للمجتمع المدني في عهد النبي (صلى الله عليه وآله) دراسة تحليلية لوثيقة المدينة	م. م. سرى عمران نوح	٢٤٠
١٧	فاعلية أنموذج مارزانو لأبعاد التعلم في تنمية مهارات التفكير العليا لدى طلبة الصف الخامس الإعدادي في مادة الجغرافية	م. م. سناء بلاسم محمد رسن	٢٥٠
١٨	مستوى التفكير التأملي لدى طلبة اقسام اللغة العربية في جامعة الانبار	م. م. عنتر عبد الله غزاي م. م. احمد باسل احمد	٢٧٠
١٩	الرمز اللغوي بوصفه أداة للتفاعل الحضاري في الشعر العربي القديم	م.م. أمجد شهاب عبد صالح م. م. مصطفى وسام صبحي	٢٨٦
٢٠	مخطوط (مجلس في ذكر سلمان المحمدي) (تحقيق) للسيد حسن بن هادي الصدر الموسوي الكاظمي «١٢٧٢-١٣٥٤»	م.م. آيه عزيز معن	٢٩٨
٢١	الدبلوماسية الرياضية ودورها في تعزيز السياسة الخارجية السعودية «رؤية مستقبلية لعام ٢٠٣٠م»	م. م. حيدر صاحب علي	٣١٠
٢٢	تحليل محتوى كتب الفيزياء للمرحلة المتوسطة وفق معايير (NYLC-SL)	م. م. دعاء حميد كريم	٣٣٢
٢٣	منهج الوسطية في ضوء القرآن والروايات الشريفة	م. م. رأفت حسن علي	٣٥٦
٢٤	إشكالية العلم والفن	م.م زيد اسماعيل يوسف أ.م.د بان محمد علي	٣٦٦

محتوى العدد (١٨) المجلد الرابع

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
٢٥	منهج العلامة ابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ) في تفسيره	م. م. زينب عبد الله عناوه أ.د. أحمد عبد الجبار علي	٣٨٢
٢٦	العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بعد العام ٢٠١٤م	م. م. شيماء فاضل نصيف	٣٩٠
٢٧	برنامج تعليمي قائم على التنمية المستدامة في تدريس مادة علم الأحياء واثرة في تنمية التفكير العلمي لدى طلاب الرابع العلمي	م. م. عمران محمود جاسم م. م. وسام عامر نصيف	٤٠٤
٢٨	جماليات الزي التاريخي في عروض المسرح المدرسي	م. م. جواد صادق حمود	٤٢٢
٢٩	الإثراء الوظيفي على وفق نظرية جيتزلز وعلاقته بالتطوير التنظيمي لدى مديري المدارس الابتدائية من وجهة نظر المعلمين	م. م. علي صالح محمد	٤٣٤
٣٠	الحياة العلمية في بغداد خلال العصر العباسي وأثرها في تطور الحضارة الإسلامية	م. م. محمد جاسم طويرش	٤٥٤
٣١	النظم الاجتماعية المغولية من خلال كتاب التاريخ السري	م. م. محمد كريم السلطاني	٤٧٠
٣٢	واقع مكتبات المراكز البحثية في جامعة البصرة مكتبة مركز دراسات البصرة والخليج العربي أنموذجاً	م. م. ميادة خزعل رحمن	٤٨٠
٣٣	الثورة في الشعر الحسيني	م. م. هديل جبار هويي	٤٩٠
٣٤	مدرسة برديس هيلدرم اليهودية (فردوس الاولاد) الابتدائية ١٩٢٤-١٩٣١ دراسة	.م عماد علي مهدي	٥٠٠
٣٥	التدخلات النفسية والتربوية في تخفيف القلق الاجتماعي لدى طلبة جامعة القادسية	الباحث. رحيم محمد جبر عبود	٥١٠
٣٦	دور الطالب الجامعي في التمهيد للدولة المهدوية والانتظار	الباحثة: اثمار محمد عبد الرحيم	٥٢٤
٣٧	الراديكالية وتمثلاتها في المسرح العربي مسرحية «الجنسية فلسطيني» لـ رضوان عبدالغني شبلي اختياراً	الباحثة. رواء محمد خالد أ.د محمد عبدالزهرة محمد	٥٣٦
٣٨	دور الفن الإسلامي المعاصر في تشكيل هوية المدن الذكية دراسة تحليلية للفنون البصرية في العالم العربي	الباحث: سامر عدنان علي	٥٥٨
٣٩	نظام الأطروحة في التلقيح الصناعي عند السيد محمد الصدر	الباحث: محمد رعد جياد م. د صادق عباس كاظم	٥٧٤
٤٠	التقويمات العامة للرواة عند الشهيد الثاني (ت ٩٩٦هـ)«دراسة تحليلية»	أ.م. د. آمال حسين علوان الباحث: نجم عبدالله مسعد	٥٩٦
٤١	العلاقة بين إصلاح النفس والسعادة الحقيقية	الباحث: نور صاعب كاظم أ. م. علي محمد علي شفيق	٦١٢
٤٢	دور الاخصائي الاجتماعي في علاج وتأهيل المراهقين المدمنين على المخدرات دراسة ميدانية في محافظة بغداد	الباحثة: نور صباح رمل أ. د. ميسم ياسين عبيد	٦٢٤
٤٣	ظاهرة الاشتراك في شعر الخضري	نور محسن اجريدي أ.م. د. عماد علوان حسين	٦٣٨
٤٤	دور حل المشكلات بتنمية مهارات التفكير لدى طلبة الصف الخامس	الباحثة: همسة جاسم أحمد	٦٥٤
٤٥	الشك في العبادات مقاربة تحليلية وتجديدية من منظور الفقه الإمامي	م. م. هيثم مظهر محي	٦٧٠

العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بعد العام ٢٠١٤م

م. م. شيماء فاضل نصيف
جامعة بغداد/مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

المستخلص:
تناولت هذه الدراسة طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بعد عام ٢٠١٤، مسلطةً الضوء على الإشكالات البنيوية التي تعاني منها هذه العلاقة في ظل نظام اتحادي فتيّ ما زال يواجه تحديات دستورية وسياسية واقتصادية متراكمة، كما تم استعراض بنية النظام الاتحادي في العراق كما أقرّه دستور عام ٢٠٠٥، مبينةً الأسس النظرية التي يقوم عليها النظام السياسي، لاسيما مبدأ تقاسم الصلاحيات بين المركز والأقاليم، وأطر التمثيل التشريعي ومكانة الإقليم ضمن الدولة الاتحادية.تم تناول أهم مبادئ النظام السياسي العراقي، ومنها التعددية، والشراكة في اتخاذ القرار، والتوازن بين السلطات، إلا أنها كشفت عن حجم الفجوة بين المبادئ الدستورية والتطبيق العملي، خاصة في ظل غياب العديد من القوانين المفصلية كقانون النفط والغاز ومجلس الاتحاد، مما أدى إلى هشاشة في آليات حل النزاعات بين الطرفين، وخصصت الدراسة حيزاً كبيراً لتحليل التحديات والخلافات الجوهرية التي تفجرت بين بغداد وأربيل بعد عام ٢٠١٤، وعلى رأسها قضية إدارة الثروات الطبيعية، وتصدير النفط من جانب واحد، والموازنة العامة، والرواتب، فضلاً عن غياب التنسيق الأمني والتداخلات الإقليمية والدولية، أن استمرار هذه الخلافات والمشكلات دون معالجات جذرية ومؤسسية لا يهدد فقط استقرار العلاقة بين الطرفين، بل يُضعف من قدرة النظام الاتحادي ككل على ترسيخ دعائم الدولة الديمقراطية القائمة على التوازن والتكامل، لا التنازع والانقسام.

الكلمات المفتاحية: العراق، الحكومة الاتحادية، حكومة كوردستان، فيدرالية .

Abstract:
This study dealt with the nature of the relationship between the federal government and the Kurdistan Regional Government after 2014, highlighting the structural problems that this relationship suffers under a young federal system that still faces accumulated constitutional, political and economic challenges.the structure of the federal system in Iraq was reviewed as approved by the Constitution of 2005, indicating the theoretical foundations on which the political system is based, especially the principle of sharing powers between the center and the regions, the frameworks of legislative representation and the status of the region within the federal state.The most important principles of the Iraqi political system, including pluralism, partnership in decision-making, and the balance between authorities, were addressed, but they revealed the size of the gap between constitutional principles and practical application, especially in the absence of many detailed laws such as the oil and gas law and the Federation Council, which led to fragility in dispute resolution mechanisms between the parties, and the study devoted much space to regional and international, that the continuation of these differences and problems Without radical and institutional remedies, it not only threatens the stability of the relationship between the two parties, but also weakens the ability of the federal system as a whole to consolidate the pillars of a Democratic state based on balance and integration, not conflict and division.

Keywords: Iraq, federal government, Kurdistan government, federal .

المقدمة:

تعتبر العلاقة بين الحكومة الاتحادية في العراق وحكومة إقليم كردستان موضوعًا معقدًا وحيويًا، يعكس التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها العراق بعد عام ٢٠١٤. شهدت هذه الفترة تحولات جذرية في المشهد السياسي العراقي، حيث تزايدت التوترات بين المركز والإقليم بفعل الأزمات الأمنية والاقتصادية والسياسية، بعد الانتصار على تنظيم داعش، برزت الحاجة إلى إعادة تقييم العلاقات بين بغداد وأربيل، خاصة مع التحديات التي فرضتها الحرب وتأثيراتها على الاستقرار المحلي. عملت حكومة إقليم كردستان على تعزيز سلطاتها الإدارية والسياسية، ما أدى إلى مطالبات متزايدة بالحكم الذاتي واستقلالية أكبر عن الحكومة الاتحادية. في المقابل، سعت الحكومة المركزية إلى الحفاظ على وحدة العراق واستعادة السيطرة على جميع الأراضي، مما أدى إلى تفاقم الصراعات حول قضايا مثل إدارة الموارد النفطية، توزيع الميزانية، وحقوق الأقليات.

تجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين الطرفين لم تكن دائمًا متوترة، فقد شهدت فترات من التعاون والتفاهم، خاصة في مجالات الأمن والاقتصاد، ومع ذلك كانت هناك أيضًا تحديات كبيرة، مثل الخلافات حول قانون النفط والغاز، وتوزيع العائدات المالية وكذلك قضايا الهوية والسيادة، تحكم العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بعد عام ٢٠١٤ مجموعة من القضايا الرئيسية المتمثلة في طبيعة المناطق التي تدار إضافة إلى الثروات، سنستعرض أيضًا كيفية تأثير هذه العلاقة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الإقليم، وكيف يمكن أن تؤثر التغيرات المستقبلية في هذه الديناميات على العراق ككل.

أولاً: إشكالية الدراسة:

شهدت العلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان العراق بعد عام ٢٠١٤ تصاعدًا ملحوظًا في التوترات والخلافات السياسية والدستورية والمالية، على خلفية التطورات الأمنية والسياسية التي عصفت بالعراق، لاسيما بعد اجتياح تنظيم داعش لمساحات واسعة من البلاد، وما تبع ذلك من تغييرات في موازين القوى، وتداخل في الصلاحيات، وتباين في الرؤى بشأن إدارة الملفات الأمنية والنفطية والاقتصادية، انطلاقًا من ذلك، تتمحور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: إلى أي مدى أثرت التطورات السياسية والأمنية بعد عام ٢٠١٤ على طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وما هي أبرز العوامل التي عمّقت الخلافات أو ساهمت في إعادة تنظيم العلاقة بين الطرفين؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة تساؤلات فرعية:

ما هي طبيعة النظام السياسي الاتحادي في العراق؟

ما هي طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان وأبرز الخلافات بينهما بعد عام ٢٠١٤؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة نظراً لحاجة المكتبة العربية للدراسات التي تتعلق بطبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان والتوترات بينهما بعد عام ٢٠١٤.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى بطبيعة النظام الاتحادي في العراق، والعلاقة التي تربط الحكومة الاتحادية بحكومة كردستان بعد عام ٢٠١٤.

رابعاً: فرضية الدراسة:

تنطلق الفرضية الأساسية مما يلي: أدت التحولات السياسية التي حصلت في العراق إلى تغيير في طبيعة النظام السياسي والعلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان بعد عام ٢٠١٤، وبالتالي تبرز طبيعة العلاقات بين الحكومتين التي تتسم بالتقارب بعدد من الملفات وخلافات جوهرية في ملفات عديدة أخرى، وتأتي من هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية :

شكلت التحول السياسي في العراق والأزمات التي واجهها بعد عام ٢٠١٤ تأثيراً على العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان .

إن النظام الاتحادي في العراق يختلف عن غيره من الأنظمة الأخرى، وبالتالي شهدت العلاقة بين حكومتي الاتحاد وكردستان خلافات بعد عام ٢٠١٤ في مجموعة من الملفات.

رابعاً: المنهجية:

سيتم خلال البحث استخدام المنهج الوصفي–التحليلي، لمعرفة طبيعة العلاقة التي تحكم الحكومة الاتحادية في العراق وحكومة كردستان.

خامساً: تقسيم الدراسة:

سيتم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، سيتناول المبحث الأول بنية النظام الاتحادي في العراق، إذ أن المطلب الأول سيتناول واقع النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، والمطلب الثاني سيتطرق إلى مبادئ النظام الاتحادي في العراق وآليات العمل بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان، أما بالنسبة للمبحث الثاني سيتناول أهم التحديات في العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان ومستقبلها، إذ أن المطلب الأول سيتناول تحديات العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة كوردستان، أما المطلب الثاني سيتناول مستقبل العلاقات بين الجانبين.

المبحث الأول:

بنية النظام الاتحادي في العراق والعلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان

يُعتبر النظام الاتحادي في العراق نموذجًا فريدًا يعكس تعقيدات التركيبة الاجتماعية والسياسية للبلاد. تأسس هذا النظام بعد سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣، وهو يهدف إلى تعزيز التوازن بين مختلف المكونات العرقية والدينية في العراق. يقوم النظام الاتحادي على مبدأ توزيع السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم، مما يتيح للأقاليم، مثل إقليم كردستان، مستوى من الحكم الذاتي. يتميز النظام الاتحادي في العراق بتوزيع السلطة على مستويات مختلفة، حيث يضم الحكومة الاتحادية في بغداد، بالإضافة إلى حكومات الأقاليم والمحافظات. يتضمن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ نصوصًا تحدد صلاحيات الحكومة الاتحادية وصلاحيات الأقاليم، مما يساهم في تنظيم العلاقة بينهما.

تعد العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان واحدة من أكثر العلاقات تعقيدًا في النظام السياسي العراقي. يتمتع إقليم كردستان بحكم ذاتي واسع، ويتولى إدارة شؤونه الداخلية، بما في ذلك الأمن والاقتصاد، ومع ذلك تتنوع الأمور التي تتطلب التنسيق بين الجانبين، مثل توزيع الموارد النفطية، وإدارة الحدود، وحقوق الأقليات، تتسم هذه العلاقة بالتوتر في بعض الأحيان، خاصة عندما يتعلق الأمر بالموارد الاقتصادية والسيطرة على الأراضي. وعلى الرغم من ذلك، هناك محاولات مستمرة لتعزيز الحوار والتفاهم بين الطرفين، مما يعكس رغبة الجانبين في العمل نحو استقرار العراق.

المطلب لأول: واقع النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

يُعتبر الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ من الدساتير الدائمة التي وُضعت لتكون سارية المفعول دون تحديد مدة زمنية، حتى تتضح الحاجة إلى تعديله أو إلغائه. يمكن وصفه بأنه دستور مكتوب وثابت، يجمع أحيانًا بين الإيجاز والإطالة (الجابري ٢٠١٨، ١٣) ، يقر هذا الدستور النظام الاتحادي الفيدرالي في العراق، حيث تنص مادته الأولى على أن "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق". ولأول مرة في تاريخ دساتير العراق، تظهر عبارة "الاتحادية"، دون توضيح ما إذا كانت تعني الفيدرالية أو الكونفدرالية. إذا كان المقصود هو الفيدرالية، فقد تكون بداية الطريق نحو التجزئة أو الوحدة، حسب كيفية توظيف الفيدرالية وأهدافها (دستور ٢٠٠٥، المادة ١) ، لم تحدد هذه المادة تسمية واضحة للعراق، مما يعكس غياب المفاهيم الأساسية حول

الدولة وتركيبها، حيث جاءت المادة الأولى لتخلط بين شكل الدولة ونظام الحكم.

يتكون النظام السياسي في العراق، وفقًا للدستور الساري، من خمس مستويات للحكم: الحكومة الاتحادية، العاصمة، الأقاليم، الحكومات المحلية، والسلطات البلدية. وقد أقر الدستور العراقي النظام الاتحادي الفيدرالي كما ورد في مادته الأولى، وهو النظام الذي يؤسس للهيكل الإداري في العراق، نتيجة لذلك تم تقسيم جمهورية العراق إلى عاصمة، وأقاليم، ومحافظات غير مركزية، وإدارات محلية. يعتمد العراق على التقسيم الرباعي للنظام الاتحادي، حيث يطبق دستور العراق نظام اللامركزية السياسية الفيدرالية بالنسبة للأقاليم، ونظام اللامركزية الإدارية بالنسبة للمحافظات غير المنتظمة بإقليم ، عادةً ما تحتوي الدولة الفيدرالية على عدد من الأقاليم، حيث تقوم على تعدد الكيانات السياسية، وتجارب الفيدرالية عمومًا تستند إلى وجود إقليمين فأكثر، ولكل نظام فيدرالي خصائصه الخاصة. بناءً على ذلك، اعتبر الدستور الأقاليم أحد مكونات النظام الاتحادي وفقًا للمادة ١١٦ (دستور ٢٠٠٥، المادة ١١٦).

لما كان هذا النظام لم يتبلور بعد في العراق، فقد اقتصر تطبيقه على إقليم واحد وهو إقليم كردستان باعتباره إقليمًا اتحاديًا (دستور ٢٠٠٥، المادة ١١٧). وقد أكد الدستور على ضرورة تنظيم قانون يحدد الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم، وصدر بالفعل هذا القانون تحت عنوان «قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨، يوضح الدستور إمكانية تشكيل أقاليم أخرى وفق آلية حددها في المادة ١١٩، حيث يحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم من خلال عملية استفتاء. يتم ذلك بطلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات الراغبة في تكوين الإقليم، حيث يُرفع هذا الطلب إلى مجلس الوزراء الذي يكلف المفوضية العليا المستقلة (الوقائع ٢٠٠٨، العدد ٤٠٦٠).

تُعتبر الدولة الفدرالية قائمة فقط بعد ولادة الدستور، الذي يعد القانون الأسمى للدولة. يحق لكل إقليم أو دولة ضمن النظام الفدرالي وضع دساتير خاصة بها تنظم شؤون مواطنيها، مع مراعاة المبادئ الأساسية للدستور الفدرالي الذي يحدد نظام الحكم وطبيعة الفدرالية وحقوق الأفراد والمركز القانوني للدولة الفدرالية والأقاليم الأعضاء. وقد أكد المشرع الدستوري العراقي في دستور ٢٠٠٥ النافذ على تعزيز مبادئ الفدرالية ضمن إطار السيادة الكاملة (حاشي ٢٠٠٩، ١٤٤).

يمتاز العراق بتنوعه الكبير من حيث القوميات والأديان والمذاهب، يهدف تثبيت هذا النص إلى عكس واقع الشعب العراقي وتحقيق التوازن بين القوميات والطوائف، وبناء الدستور على أساس مبدأ المواطنة بين المواطنين وتعزيز مبادئ الديمقراطية كأحد الأسس المهمة للحكم الجديد (كريم ٢٠١٢، ١٢٨). يعالج النظام الفدرالي الجذور العميقة للمشكلات اللغوية والثقافية والحضارية والتاريخية، مما يساعد في الحفاظ على خصوصيات الهويات التي تواجه خطر الزوال، ينص الدستور العراقي على أن اللغتين العربية والكوردية هما اللغتان الرسميتان في البلاد، كما يضمن للعراقيين حق تعليم أبنائهم لغة الأم في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة، بما في ذلك لغات التركمان والسريان والأرمن .

يفرض الدستور سيادة القانون من خلال اعتبار الشعب مصدر السلطات وشرعيتها، وذلك عبر الاقتراع السري العام المباشر في الانتخابات النيابية، مما يتيح تداول السلطة السياسية بشكل ديمقراطي وبدون عنف أو استبداد. كما يضمن تشكيل الأجهزة الأمنية والعسكرية من جميع مكونات الشعب العراقي، وإخضاعها للقيادة المدنية للدفاع عن السيادة العراقية، على عكس الأنظمة الاستبدادية السابقة التي قامت على إبادة الشعب العراقي (دستور ٢٠٠٥، المادة ٦-٩).

حدد الدستور الفيدرالي اختصاصات كل من الدولة الفيدرالية والولايات الأعضاء المكونة للاتحاد، ويعتبر توزيع هذه الاختصاصات من أكبر التحديات التي تواجه النظام الفيدرالي، فالتوازن بين قوة المركز واستقراره من جهة وحرية الولايات واستقلالها من جهة أخرى هو ميزان القوى الذي يجب تحقيقه. لذا، يجب أن تتكامل الدولة في بنيانها السياسي والاجتماعي بما يضمن التوازن والانسجام بين القوة والاستقرار، مما يساعد على

استمرار الدولة الفيدرالية (القباني ١٩٨١، ١/١٤٠).

على الصعيد الداخلي يقوم الدستور الفيدرالي بتوزيع السيادة والاختصاصات بين الولايات والسلطات الفيدرالية، حيث تمارس الولايات اختصاصاتها المحددة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بشكل مستقل عن السلطات الفيدرالية. في حالة حدوث نزاع بينهما، تتولى السلطة القضائية في الاتحاد التحكيم بين الطرفين، مما يعني أن استقلالية الولايات في الإطار الداخلي تعني فقدان الدولة الفيدرالية لأي رقابة أو وصاية على اختصاصاتها (عبد الوهاب ٢٠٠٧، ٦٠-٦١)، ومع ذلك يحدد الدستور الفيدرالي بعض المسائل الداخلية باعتبارها مشتركة بين حكومة الاتحاد والولايات الأعضاء، وغالبًا ما تخضع هذه القضايا المشتركة لرقابة الاتحاد عند مباشرتها من قبل حكومة الإقليم، النظام الفيدرالي يعتمد على مبدأ الاستقلال الذاتي، حيث تحتفظ الدول الأعضاء بالسلطة والسيادة بعيدًا عن السلطة المركزية، ولها الحق في تملك السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية كما حددها الدستور (الكبيسي ٢٠١٠، ٣٣٥-٣٣٩)، إلى جانب مبدأ الاستقلال يوجد مبدأ المشاركة الذي ينص على أن الولايات الأعضاء تشارك في اتخاذ القرارات الفيدرالية من خلال مندوبيها في السلطات الفيدرالية، مما يعكس التعاون دون التبعية. غالبًا ما يتم ذلك من خلال المجلس الأعلى الذي يمثل مصالح الأقاليم الفيدرالية، ويستخدم حق النقض (الفيتو) عند تعرضها للخطر، مثلما يحدث في مجلس الشيوخ الأمريكي. بينما يمثل مجلس النواب الشعب الأمريكي بناءً على عدد السكان (حاشي ٢٠٠٩، ١٤٤).

المطلب الثاني: مبادئ النظام الاتحادي في العراق وآليات العمل بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان

تتكون السلطات الفيدرالية في العراق من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتمارس مهامها واختصاصاتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات. يهدف هذا المبدأ إلى منع تركيز السلطة في يد هيئة واحدة أو شخص واحد، كما حدث في الأنظمة الشمولية السابقة، يظهر في دستور عام ٢٠٠٥ تحول نوعي وشكلي في النظام العراقي مقارنة بالأنظمة الدستورية السابقة، حيث تبنى الدستور مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى الفصل بين السلطات وتوزيعها ومنع تركيز السلطة في هيئة واحدة. كما يعزز الدستور سيادة القانون واستقلال القضاء، ويحقق التوازن والرقابة المتبادلة بين السلطات كضمان للشعب العراقي (عبد الوهاب ٢٠٠٧، ١٩١-١٩٢).

يتميز العراق بتنوعه الديني والقومي والطائفي، حيث تشكل هذه المكونات المتنوعة الوحدة الاجتماعية في البلاد، تشمل هذه المكونات القومية العربية والكردية بشكل رئيسي، بالإضافة إلى الأقليات القومية مثل التركمان والأرمن والآشوريين، فضلاً عن المذاهب السنية والشيعية والمسيحية واليزيدية وغيرها من الطوائف، هذا التنوع قد ورثه العراق منذ تأسيس الدولة عام ١٩٢١، لكن الأنظمة المختلفة التي حكمت بغداد لم تتمكن من إقامة نظام سياسي يضمن حقوق جميع هذه المكونات على مدى عدة عقود، حتى إسقاط النظام السابق في عام ٢٠٠٣ (هيئة تحرير المجلة ٢٠٠٥، ٨).

تعني الديمقراطية التوافقية حظر اتخاذ القرارات من قبل الأغلبية دون موافقة الأقليات، تتطلب هذه النوعية من الديمقراطية توزيع السلطات بين التجمعات المكونة للدولة، سواء كانت دينية أو قومية أو مذهبية أو عرقية، على أساس مبدأ المواطنة ، تعتبر الديمقراطية التوافقية حلاً أفضل من الديمقراطية الليبرالية، التي رغم ادعائها تعزيز سيادة القانون والانتخابات ومنح الحقوق للأقليات، إلا أنها قد تؤدي إلى طغيان حكم الأغلبية على الأقلية، تهدف فلسفة الديمقراطيات بشكل عام إلى تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمعات، وقد أسست النظرية التوافقية على استراتيجيات إدارة النزاعات والتوترات من خلال الوفاق والتوازن بين مختلف مكونات الجماعة، دون فرض مبدأ الأغلبية على الأقلية، ومع ذلك لا يوجد في الدستور العراقي نصوص تعبر عن الديمقراطية التوافقية، بل إن النظام السائد هو ديمقراطية أغلبية، تعاني من العديد من النواقص وعدم التطبيق الفعّال.

توجد أربع آليات يمكن تناولها للعمل بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان تتمثل في:

أولاً: وجود ائتلاف واسع:

يشير مفهوم الائتلاف الواسع إلى ضرورة أن يمارس زعماء جميع القطاعات المهمة في المجتمع (مكوناته) الحكم من خلال تشكيل ائتلاف واسع، يمكن أن يتخذ هذا الائتلاف شكل حكومة ائتلافية في النظام البرلماني، أو مجلس موسع، أو لجنة استشارية ذات وظائف هامة، أو ائتلاف يضم الرئيس وكبار المسؤولين في النظام الرئاسي. الفلسفة الكامنة وراء هذه الصيغة الحكمية تهدف إلى تجاوز المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع، حيث تكون وحدته مهددة، في هذه المرحلة، لا يمكن الاعتماد على مبدأ الأغلبية والأقلية الذي يميز الديمقراطية التنافسية، نظرًا لتوتر العلاقات بين المكونات الاجتماعية المختلفة ووجود مستوى عالٍ من انعدام الثقة، من جهة أخرى فإن تطبيق مبدأ الرابح والخاسر في هذه المرحلة قد يؤدي إلى تفاقم الأزمات، لأن جميع الأطراف قد ترفض قبول مبدأ الخسارة. لذا، فإن صيغة الحكم من خلال ائتلاف واسع تجبر جميع الأطراف على الاتفاق على مجموعة من الحلول الوسط التي يقبلها الجميع، مما يضمن الحكم برضا جميع الأطراف (العرداوي ٢٠١٠، ٢٢٠).

لم يأخذ الدستور العراقي الحالي صيغة التوافق في تشكيل الحكومة، مما يعيق تكوين شراكة حقيقية، على عكس ما نص عليه قانون إدارة الدولة في المادتين ٣٦ أ و٣٨ أ، اللتين أكدتا على انتخاب مجلس الرئاسة بقائمة واحدة وتسمية رئيس الوزراء بالإجماع، مع تعيين أعضاء مجلس الوزراء بناءً على توصية من رئيس الوزراء، بهدف تحقيق التمثيل العادل لمكونات الشعب العراقي. ورغم تشكيل التحالفات السياسية والبرلمانية بعد إقرار الدستور، إلا أن هذه التحالفات لم تضمن تمثيل جميع مكونات الجماعات الطائفية (عبد القادر ٢٠٢٢، ٦٥٢).

ثانياً: حق الفيتو:

يُستخدم حق الفيتو كوسيلة لمنع احتكار القرارات من فئة معينة ضد أخرى، بالإضافة إلى حماية حقوق الأقليات من القرارات التعسفية من خلال الاعتراض على القرارات بالإجماع (خلف ٢٠١٨، ٢٦٢)، بعد سقوط النظام في عام ٢٠٠٣، كرس قانون إدارة الدولة مبدأ النظام التوافقي للنقض والمصادقة على القرارات والتشريعات الصادرة عن الجمعية الوطنية من قبل المجلس الرئاسي، الذي يتكون من رئيس الدولة ونائبيه، وذلك بالإجماع (عبد القادر ٢٠٢٢، ٦٥٣)، صُمم النظام الاتحادي لمنع تركيز السلطة في يد هيئة واحدة، ومنح ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر الحق في رفض مسودة الدستور الدائم. لكن الدستور الجديد انقلب على النظام التوافقي، حيث حل رئيس الجمهورية محل مجلس الرئاسة. في الدستور الجديد، تتفوق ديمقراطية الأغلبية على الديمقراطية التوافقية التي أسسها قانون إدارة الدولة عند تشكيل هيكلية الدولة بعد تحويلها من بسيطة إلى مركبة.

ثالثاً: التمثيل النسبي:

تجلت الصيغة التوافقية من خلال التمثيل النسبي لمجلس الحكم الانتقالي، الذي يمثل مكونات الشعب العراقي على أساس القومية والطائفية. وقد شكل هذا المجلس لجنة لإعداد وتحضير قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية بصيغة توافقية. كما ألزمت قانون إدارة الدولة الجمعية الوطنية المنتخبة بكتابة مسودة الدستور الدائم (علي ٢٠٠٩، ٣٤-٣٥) ، قامت الجمعية الوطنية بتشكيل الجمعية التأسيسية التي قررت إنشاء لجنة دستورية مكونة من ٥٥ عضوًا، ثم توسعت هذه اللجنة لتشمل ٧١ عضوًا بعد إضافة المقاطعين من العرب السنة، وتحولت لجنة صياغة الدستور إلى هيئة للتفاوض الدستوري (عبد الجبار ٢٠٠٦، ٧١-٧٣).

تجلى النظام التوافقي بعد سقوط النظام العراقي في عام ٢٠٠٣ من خلال مجلس الحكم الانتقالي وكتابة قانون إدارة الدولة والدستور الحالي، مما ساهم في تحقيق نسبة مشاركة ملحوظة بين مكونات الشعب العراقي في الحكومتين المؤقتة والانتقالية. على عكس الحكومات الدائمة، التي لم تتمكن من تحقيق النظام التوافقي

والنسبة العادلة للمشاركة. وكان هذا الخلل سببًا رئيسيًا لعدم تطبيق الفيدرالية، نظرًا لانتقاص أحد أركان الديمقراطية التوافقية .

رابعاً: الاستقلال القطاعي:

لا يهدف القطاعي إلى إزالة نظام التعددية بل يسعى لتعزيز الديمقراطية التوافقية من خلال اتخاذ القرارات بشكل مشترك يضمن مصالح جميع الأطراف، يُعتبر ذلك أساسًا لإدارة الشؤون كجزء من مبدأ التوافقية الذي يشمل استقلال الأقاليم الفيدرالية أو مناطق الحكم الذاتي، عند التلازم بين الفيدرالية والديمقراطية التوافقية، تُمنح الولايات قدرًا كبيرًا من الاستقلال، بالإضافة إلى تمثيلها في البرلمان الفيدرالي (إبراهيم ٢٠٢٠، ٧٩).

يمكن أن يتناغم النظام الفيدرالي مع عناصر النظام التوافقي إذا توافقت الانقسامات القطاعية مع الانقسامات الإقليمية، مما يعني تركيز مجموعة معينة في إقليم معين وانفصالها عن جماعات أخرى. يبدو أن الاستقلال القطاعي يعالج العديد من القضايا في الدول ذات المجتمعات الثقافية المتعددة، مما يعزز العلاقة بين النظام الفيدرالي والديمقراطية التوافقية. لذا، يجب اعتماد هذا النظام كحل جذري للمشكلات المتفاقمة في الفيدرالية العراقية، وضمان إدارة كل المكونات لمناطقها ضمن إطار النظام التوافقي في الحكومة الفيدرالية، تتضح العلاقة بين الديمقراطية التوافقية والفيدرالية من خلال كونهما آليتين لمواجهة الاستبداد والمركزية والانفراد بالسلطة. كلاهما يستهدف تحقيق الاستقرار في مجتمع يعاني من النزاع والصراع وانعدام الثقة بين مكوناته المختلفة. كما يهدف كلا النظامين إلى تحقيق التوازن بين المكونات في الديمقراطية التوافقية والوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالي، مما يعد ضمانة مهمة لنجاح كل منهما، يجب أن تُعطى أهمية خاصة لدور النخب السياسية في تعزيز القيم الديمقراطية، حيث يُعتبر ذلك ضروريًا لنجاح الديمقراطية التوافقية والفيدرالية، تكون الديمقراطية التوافقية مرحلية في تبنيها، وقد تتحول إلى ديمقراطية الأغلبية عند توافر الظروف المناسبة. من جهة أخرى، تظل الفيدرالية قائمة طالما بقي الكيان القانوني للاتحاد الفيدرالي. أخيرًا، يسعى كل من النظامين إلى وحدة المجتمع ومنع تمزيقه، على عكس ما يحاول البعض تصويره من معارضة لهاتين النظريتين (عبد القادر ٢٠٢٢، ٦٥٤).

المبحث الثاني

تحديات العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان ومستقبلها

تعد العلاقة بين الحكومة الاتحادية في العراق وحكومة إقليم كردستان واحدة من أبرز القضايا السياسية والاجتماعية التي تواجه العراق منذ تأسيس النظام الفيدرالي تتسم هذه العلاقة بالتعقيد، حيث تنشأ العديد من التحديات نتيجة للاختلافات في المصالح السياسية والاقتصادية، فضلاً عن التباينات الثقافية والاجتماعية بين مكونات الشعب العراقي.

تتجلى هذه التحديات في مجالات عدة، منها توزيع الموارد الطبيعية، مثل النفط، والصلاحيات القانونية، فضلاً عن قضايا الأمن والتمويل. إذ يسعى كل طرف إلى تعزيز سلطته ونفوذه، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تصعيد التوترات والنزاعات، على الرغم من جهود الحوار والتفاوض، لا تزال هناك قضايا عالقة تؤثر سلبًا على العلاقة بين الطرفين، مما يهدد الاستقرار السياسي في العراق. ومع ذلك فإن مستقبل هذه العلاقة يعتمد على القدرة على بناء تفاهمات مشتركة، وتعزيز مبادئ التوافق والتحاور، مما قد يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في البلاد.

المطلب الأول: تحديات العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة كوردستان

توجد مجموعة من التحديات والملفات الأساسية التي تعاني منها طبيعة العلاقة حكومة الاتحاد والحكومة في كردستان العراق، والتي تتكون مما يلي :

أولاً: المناطق المتنازع عليها:

إن مشكلة المناطق المتنازع عليها هي تلك المشكلة التي اطلقت عليها سابقاً (ولاية الموصل) وهي من إحدى وآليات الإمبراطورية العثمانية ونتجت هذه المشكلة بعد تفكك تلك الإمبراطورية في الحرب العالمية الأولى

عندما تم الحاق تلك الولاية بالدولة العراقية الحديثة تحت الحماية البريطانية ، والمقصود بولاية الموصل هي جنوب كوردستان حالياً ، وبعد إصدار قرار ٦٨٨ من مجلس الأمن الدولي في ١٩٩١/٤/٥ نتيجة الانتفاضة الشعبية لشعب كوردستان، فرضت قوات التحالف الدولي منطقة حظر والتي تشكل جزءاً واسعاً الطيران في شمال خط ٣٦ من كوردستان في محافظات اربيل والسليمانية (فرج ٢٠١٠، ١٠٤)، و نتيجة لذلك سحب النظام العراقي إداراته من هذه المنطقة ١٩٩١/١/٢٣ وبعد سقوط النظام في عام ٢٠٠٣م عالج قانون إدارة الدولة ذلك من خلال تسوية الأراضي المتنازعة عليها على وجه السرعة وباتخاذ التدابير اللازمة لرفع الظلم نتيجة تلاعب الذي سببه النظام السابق والمتمثل بتغيير الوضع السكاني لمناطق معينة كمدينة كركوك مثال النظام السابق بالحدود الإدارية لتحقيق أغراض سياسية، وإلزام السلطات المختصة لمعالجة التغيرات، تسعى المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة إلى معالجة النزاعات على الأراضي التي حُدِّدت سابقاً كمناطق مستقطعة من إقليم كوردستان فيما يُعرف بـ«الأراضي المتنازع عليها» وكذلك لتصحيح الحدود الإدارية في وسط العراق، مثل ضمّ البادية الشمالية لكربلاء إلى الأنبار، في إطار ما اعتُبر سياسةً طائفية وعنصرية (عثمان ٢٠١٠، ٣٦٥-٣٦٦)، غير أن الحكومتين المؤقتة والانتقالية لم تتخذا أيّ خطوات فعلية لتنفيذ أحكام هذه المادة، التي أصبحت بعد إقرار دستور ٢٠٠٥ تشكّل المادة (١٤٠) منه، ولم تُقدّم الحكومات الدائمة تغييراً يذكر في أوضاع هذه المناطق . ويلزم نصُّ المادة (١٤٠) السلطة التنفيذية المنتخبة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ جميع فقرات المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة، وذلك عبر استكمال مراحل التطبيع والإحصاء والاستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها، بحيث يُبدي سكانها الأصليون رأيهم قبل ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ وقد جاء تضمين هذه المادة ضمن الدستور نتيجة سلسلة اتفاقيات بَيْنَ الأطراف الكردية وقوى المعارضة العراقية قبل سقوط النظام عام ٢٠٠٣، التي هدفت إلى بناء عراق فدرالي تعدّدي ومعالجة قضية كركوك وإزالة آثار «التعريب»، صوّت البرلمان العراقي في ٢٢ تموز ٢٠٠٧ على مشروع قانون انتخابات مجالس المحافظات، الذي اشتمل بتغيير اقترحته الجبهة التركمانية – على مادة (٢٤) تُقسّم السلطة في كركوك بنسبة ٣٢٪ للكرد و٣٢٪ للعرب و٤٪ للمسيحيين، مع نقل الملف الأمني إلى قوات من الوسط والجنوب بدلاً من أبناء المدينة. ورغم إقراره في اللجنة، استخدم مجلس الرئاسة «الفيتو» لإلغاء هذه المادة بعد يوم واحد، وهو ما رحّبت به حكومة إقليم كردستان باعتباره صيانةً للاتفاقيات الدستورية ومبدأ التوافق بين المكونات (عبد القادر ٢٠٢٢، ٦٦٠)، إن الدولة العراقية تمر حتى الآن بعدة مشاكل تهدد الفدرالية بسبب عدم إخضاع القوى السياسية لبنود الدستور لمعالجة هذه المشاكل، ومن ضمنهما عدم قيام حكومة بغداد بمعالجة مشاكل المناطق المتنازعة عليها التي اعترفت بها الدستور في المادة (١٤٠) من دستور ٢٠٠٥ وتسارع القوى الشوفينية والتعسفية لإنهاء مفعول هذه المادة بخلاف القرار المرقم (٧١) الصادر من المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٩/٧/٣٠ التي قضت ببقاء المادة المذكورة لمعالجة المناطق ويبدو ان قرار المحكمة الاتحادية بشأن المادة (١٤٠) يعد قراراً دستورياً وقانونياً المتنازعة عليها التي رسمها الدستور (المحكمة الاتحادية العليا ٢٠١٩، رقم ٧١).

تُعَدُّ مشكلة المناطق المتنازع عليها بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية أحد أبرز التحديات التي تواجه الفيدرالية في العراق. فهذه الأراضي، وفقاً للوثائق القانونية والتاريخية، تقع ضمن الحدود المعترف بها لإقليم كردستان. وعلى الرغم من أن قانون إدارة الدولة ودستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ تناولا هذه الإشكالية نظرياً، إلا أن الحكومات العراقية المتعاقبة لم تتخذ أي خطوات عملية فعلية لحلّها.

ثانياً: مشكلة التنوع في التكوين الاجتماعي:

يمثل التنوّع القومي والمذهبي والطائفي البنية الاجتماعية للشعب العراقي، وقد أدّى تراكم الخلافات بين هذه المكوّنات إلى تقويض الهوية الوطنية وفشل تطبيق الفدرالية المنصوص عليها في الدستور، لا سيما جراء استثمار الولاءات الطائفية والمذهبية في الصراع (كردي ٢٠١٣، ٢٩٠-٢٩٣)، ويُعدّ التطبيق الحازم للنصوص الدستورية المعنية بتنظيم العلاقة بين المكوّنات والقضاء على خطاب الطائفية وأزمة الهوية الحلّ

الوحيد لإنهاء هذه النزاعات، إذ إن تجربة الفدرالية في العراق نشأت كنتيجة للنضال الشعبي ضد النظام البعثي وتوافق المكونات الأساسية على تأسيس دولة عراقية ديمقراطية حديثة (عمر ٢٠٠٩، ٣٠١-٣٠٢).

ثالثاً: مشكلة توزيع الاختصاصات بين السلطة الاتحادية والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم:

تُعَدُّ مشكلة توزيع الاختصاصات بين السلطة الاتحادية والإقليم والمحافظات غير المنضوية ضمن الإقليم إحدى الإشكالات الجوهرية التي يواجهها النظام الفدرالي العراقي. فقد نص الدستور على اختصاصات مشتركة تقع في صلب الصلاحيات الاتحادية، إلا أنه عند نشوب النزاع تُمنح الأولوية للإقليم والمحافظات غير المنضوية فيه. ويُعد هذا التوجه غير المألوف للمشرّع الدستوري تقويةً مفرطة لسلطات الأقاليم والمحافظات على حساب السلطة المركزية، لا سيما وأنّ اختصاصات الاتحاد تُصنَّف ضمن الإطار العام، فيما تُعدُّ صلاحيات الأقاليم والمحافظات من الاختصاصات الاستثنائية، كما أبطَل المشرّع الدستوري التمييز بين صلاحيات الأقاليم وصلاحيات المحافظات، مساويًا بذلك مركز الإقليم بمراكز المحافظات، مما يُفضي إلى تداخلٍ وارتباكٍ بين اللامركزية السياسية والإدارية (القيسي ٢٠١٢، ٦١-٦٣)، ونحن نؤيد الرأي القائل بأن مساواة الاختصاصات تُخلُّ بتوازن النظام الفدرالي، إذ إنّ الإقليم يمثل وحدةً سياسيةً ودستوريةً مستقلة ضمن الكيان الفدرالي، يحق لها – وفق الدستور – وضع دستور خاص وتنظيم هيكل سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية. في المقابل، تُعدُّ المحافظات وحداتٍ إداريةً، تُحدَّد اختصاصاتها بالقانون العادي الصادر عن البرلمان.

رابعاً: مشكلة عدم تشكيل مجلس الاتحاد:

يشكّل مجلس الاتحاد، المكلّف بتمثيل الأقاليم والمحافظات غير المنضوية في الإقليم، إحدى الإشكاليات الدستورية الرئيسية في النظام الفدرالي العراقي. إذ حدد الدستور مادة تأسيسه وتشكيله وشروط عضويته بأن يصدر قانون عادي يُسنّه مجلس النواب بأغلبية ثلثي الأعضاء، ثم أجّل العمل بأحكام هذه المواد إلى ما بعد إجراء الانتخابات النيابية الأولى التي تلي نفاذ الدستور، وعندها يصدر مجلس النواب قراراً بتفعيلها بأكثرية ثلثي الأعضاء، وهذا التعطيل المؤقت، أبطأ الدستور تشكيل مجلس الاتحاد لفترة محددة، قبل أن يوفر إطاره التشريعي اللازم، وقد انتقد الفقه الدستوري هذا الترتيب، مشيرين إلى ضرورة تضمين معايير اختصاصات المجلس وطريقة تكوينه وشروط عضويته ضمن نصوص الدستور نفسه، كما هي الحال مع مجلس النواب، لضمان توازن مراكز السلطة التشريعية الاتحادية. فبينما يستمدّ مجلس النواب شرعيته من النص الدستوري باعتباره ممثلاً للسكان، كان يجب أن يُقرّ للمجلس الآخر بوصفه المكوّن الثاني للسلطة التشريعية مركزه القانوني الدستوري ذاته، لا أن يُترك لتحصيله لاحقاً بقانون عادي قابل للتعديل أو الإلغاء (عبد القادر ٢٠٢٢، ٦٦٣).

خامساً: مشكلة النفط والغاز:

تُعد قضية إدارة النفط والغاز من أبرز الإشكاليات التي تواجه النظام الفدرالي في العراق، إذ تناول الدستور هذا الملف في المادة (١١٢) من خلال النص على أن إدارة الحقول النفطية والغازية المستخرجة حالياً تتم بالتعاون بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، على أن يتم توزيع العائدات بشكل عادل، يأخذ في الاعتبار الكثافة السكانية، مع تخصيص نسبة من العائدات لتعويض الأقاليم المتضررة من سياسات النظام السابق. كما أوكل الدستور لتلك الجهات مهمة إعداد وتنفيذ استراتيجيات تطوير هذا القطاع، باستخدام أحدث تقنيات الإنتاج والتسويق لضمان تحقيق أعلى فائدة للشعب العراقي، غير أن هذه المادة، بحسب ما يرى بعض المراقبين، أسهمت في تشتيت المسؤوليات وتضارب الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية من جهة، والأقاليم والمحافظات من جهة أخرى، ما أضعف من قدرة شركة النفط الوطنية على إدارة القطاع بكفاءة، وأدى إلى تراجع الاستثمارات بفعل غياب مركز قرار موحد. ويزيد من تعقيد الوضع الخلاف الحاد بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية حول تفسير المادة نفسها؛ إذ ترى حكومة الإقليم أن الحقول غير المستثمرة تقع ضمن صلاحياتها الحصرية، وتشمل بذلك مدينة كركوك في حال

انضمت للإقليم مستقبلاً (عبد القادر ٢٠٢٢، ٦٦٤).

وفي محاولة لتنظيم العلاقة المالية بين الطرفين، نصّ قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠١٩ على ضرورة قيام إقليم كردستان بتسليم ٢٥٠ ألف برميل يومياً من نفطه الخام لشركة "سومو" مقابل ضمان مستحقاته المالية، وجدد قانون موازنة ٢٠٢١ هذا الالتزام، حيث فرض على الإقليم إنتاج ما لا يقل عن ٤٦٠ ألف برميل يومياً وتغطية نفقاته التشغيلية محلياً، على أن تُحتسب العائدات وفق أسعار البيع المعتمدة من "سومو". كما ألزم القانون حكومة الإقليم بتسليم الإيرادات غير النفطية إلى خزينة الدولة، في مقابل التزام الحكومة الاتحادية بتسديد الرواتب من التخصيصات المعتمدة في الموازنة، ورغم كل هذه المحاولات، لا تزال قضية النفط والغاز واحدة من أعقد المسائل العالقة بين أربيل وبغداد، وسط تباين واضح في الرؤى بشأن تفسير المادة (١١٢) من الدستور، ففي حين يتمسك الإقليم بحقه في إدارة وتسويق موارده بشكل مستقل، ترى الحكومة الاتحادية أن الدستور والقوانين النافذة تلزمه بتسليم الإنتاج إلى الشركة الوطنية. وقد ساهم هذا الخلاف في تعميق الأزمات المالية والسياسية، وكشف عن هشاشة النظام الفدرالي العراقي، الذي لا يزال يعاني من غياب التوافق السياسي على آليات تقاسم الثروات الوطنية (عبد القادر ٢٠٢٢، ٦٦٤-٦٦٥).

سادساً: قوات البيشمركة:

يُمثّل الخلاف حول الاعتراف بقوات البيشمركة كجزء من المنظومة العسكرية العراقية وضمان حقوقها المالية ضمن الميزانية الدفاعية تحدياً جوهرياً يهدد الوحدة الوطنية والهيكل الفيدرالي للعراق. ففي النظم الفيدرالية المقارنة، تُعتبر قضايا الدفاع والأمن من الاختصاصات الحصرية للسلطة الاتحادية، بما في ذلك تمويل القوات المسلحة، مما يُبرز تناقضاً واضحاً مع الواقع العراقي الذي يعاني من تداخل الصراعات الإقليمية والدولية على أراضيه، حيث تُستغل التناقضات السياسية والطائفية من قبل الكتل الحاكمة والقوى الخارجية لتحقيق مصالح ضيقة على حساب الاستقرار الوطني. وقد أدى ذلك إلى تفاقم أزمات بنيوية، مثل انتشار الفساد المالي والإداري، الذي تحوّل إلى أداة لتعزيز المحاصصة الطائفية وتبديد الموارد العامة بعيداً عن الصالح الوطني (الشمري ٢٠١٧، ٢١).

المطلب الثاني: مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة كوردستان

تتعمق الإشكالية في طبيعة النظام السياسي التوافقي القائم على أساسٍ هش، إذ يُهدد مبدأ "الأغلبية والأقلية" سواءً كانت عرقية أو دينية حقوق الأقليات ويُغذي نزعات الاستبداد، خاصةً مع إسقاط آلية النقض (الفيتو) بعد حل مجلس الرئاسة الذي كان يعتمد على الإجماع في اتخاذ القرارات، كما تُفاقم التنظيمات المسلحة خارج الإطار القانوني من الأزمة الأمنية، مما يستنزف الموارد المالية والبشرية ويُضعف الثقة بين مكونات الشعب العراقي، في تناقضٍ صارخ مع الدستور الذي يحظر تشكيل أي قوات عسكرية خارج سلطة الدولة (محفوظ ٢٠١٧، ٢٠٦-٢٠٧).

ويُضاف إلى ذلك انتهاك المواد الدستورية المتعلقة بالحقوق اللغوية، مثل عدم تفعيل المادة (٤) التي تُقرّ اللغة الكردية كلغة رسمية إلى جانب العربية في المؤسسات الحكومية، مما يُضعف مبدأ المساواة ويُشكك في جدية تطبيق النظام الفيدرالي، وفي الواقع لم تُترجم التجربة الفيدرالية في العراق إلى نموذج حقيقي، بل ظلت محصورة في إقليم كردستان الذي تأسس كـ"أمر واقع" قبل إقرار الدستور عام ٢٠٠٥، دون تمكين أي محافظة أخرى من تشكيل إقليمٍ جديد رغم النص الدستوري على ذلك (عمر ٢٠٠٩، ٣٠١-٣٠٣).

يتطلب إنجاح الفيدرالية في العراق تفعيل آليات عملية لمعالجة الإشكاليات العالقة، مثل إصلاح النظام التوافقي، والالتزام الصارم بالدستور، ومحاربة الفساد، وإشراك جميع الأطراف في بناء دولة المواطنة. فالتحدي لا يكمن في النصوص الدستورية نفسها، بل في غياب الإرادة السياسية لتحويلها إلى واقعٍ فعلي، مما يحتم

إعادة هيكلة النظام السياسي على أسسٍ تعددية تحفظ حقوق المكونات وتضمن العدالة الاجتماعية، بعيداً عن الاستقطابات الطائفية والمصالح الضيقة.

يتمتع إقليم كوردستان بالمقوّمات الدستورية والدولية الأساسية التي تؤهله لتحديد مصيره السياسي والقانوني، بما يشمل وجود شعبٍ متميز وإقليمٍ محدد وسلطةٍ قائمة بذاتها، إلا أن المطالبة بتنفيذ حق تقرير المصير تواجه تحدياتٍ قانونيةً داخليةً ودوليةً، أبرزها الإشكالات المرتبطة بتطبيق المادة (١٤٠) من الدستور العراقي الدائم، والتي تُعد شرطاً ضرورياً لإنهاء الخلافات حول المناطق المتنازع عليها تمهيداً لأي خطوة انفصالية محتملة (عبد القادر ٢٠٢٢، ٦٦٨).

من الناحية الدستورية يُلاحظ غياب نصٍّ صريح يسمح للأقاليم الفيدرالية بالانفصال عن الدولة الأم، لكن هذا الفراغ التشريعي لا يُلغي حق الإقليم في المطالبة بتقرير المصير وفقاً لمبادئ القانون الدولي، خاصةً إذا توافرت مبررات موضوعية كالتمييز المنهجي أو انتهاك الحقوق الجماعية. إذ ينص القانون الدولي على أن حق تقرير المصير يُشكّل مبدأً جوهراً لتحقيق المساواة بين الشعوب، ولا تخضع مشروعيته بالكامل للقوانين المحلية التي قد تتعارض معه، لا سيما في حالات النزاعات الداخلية حول الهوية أو السيادة.

مثّل الاستفتاء الذي أجرته حكومة إقليم كوردستان في ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ خطوةً أحاديةً دون تنسيق مع السلطة الاتحادية في بغداد، مما أثار إشكالاتٍ دستوريةً ودوليةً حول شرعيته. ورغم تصويت ٩٢٪ من المشاركين لصالح الانفصال، شمل الاستفتاء محافظات أربيل والسليمانية ودهوك وحلبجة، بالإضافة إلى مناطق متنازع عليها مثل كركوك وأجزاء من نينوى وديالى وصلاح الدين، وهو ما اعتبرته الحكومة العراقية خرقاً للدستور الذي يُلزم بالالتزام بسيادة العراق ووحدته (عطوف ٢٠١٨، ٢٣).

أصدر مجلس النواب العراقي قراراً يُفيد بأنَّ الاستفتاء الذي نظمته سلطة إقليم كوردستان يُعد إجراءً غير دستوري، مُخالفاً للمادة (١) من الدستور العراقي التي تُؤكد على ضمان وحدة العراق وسيادته، ما يستدعي إبطال كافة الإجراءات الناتجة عنه، كما أوجب القرار على القائد العام للقوات المسلحة اتخاذ الإجراءات القانونية والعسكرية الكفيلة بالحفاظ على الوحدة الوطنية، بما في ذلك نشر القوات الأمنية في المناطق المتنازع عليها (مثل كركوك) وإعادتها إلى الوضع الإداري السابق، وإغلاق المنافذ الحدودية الخارجة عن سيطرة السلطة الاتحادية، فضلاً عن إعادة السيطرة على الحقول النفطية في كركوك إلى وزارة النفط الاتحادية، وإقالة محافظ كركوك، ومنع تدخل الأحزاب في إدارة تلك المناطق، وبناءً على هذا القرار تحركت القوات العراقية من بغداد في ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ نحو المناطق المتنازع عليها، بدعمٍ ضمني من الولايات المتحدة، حيث سيطرت خلال ٤٨ ساعة على معظم تلك المناطق، بما فيها كركوك وحقولها النفطية، التي كانت قوات البيشمركة قد حررتها سابقاً من سيطرة تنظيم داعش.

على الصعيد الدولي واجه الاستفتاء رفضاً واسعاً من القوى الإقليمية (كتركيا وإيران وسوريا والدول العربية مثل السعودية ومصر والإمارات) والدولية (بما فيها الولايات المتحدة وروسيا والصين والدول الأوروبية)، بينما اقتصر الدعم العلني على إسرائيل، التي لم تُغير من الموقف الدولي الرافض. وأصدر مجلس الأمن الدولي بياناً بالإجماع في ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ (عطوف ٢٠١٨، ٢٤)، عبّر فيه عن قلقه إزاء الطبيعة الأحادية للاستفتاء وتأثيراتها المزعزعة للاستقرار، مُشدّداً على ضرورة حل الخلافات بين الإقليم وبغداد عبر الحوار الدستوري، واحترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية. كما دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش إلى إلغاء الاستفتاء، مُحذّراً من تداعياته على جهود مكافحة الإرهاب وإعادة إعمار المناطق المحررة وعودة النازحين، مُؤكداً على أهمية الحوار المُنظم بين الحكومتين الاتحادية والإقليمية لتسوية الملفات العالقة (عبد القادر ٢٠٢٢، ٦٧٣).

يواجه العراق تحديًا جوهريًا في تحديد مساره المستقبلي بين خيارات استراتيجية متعددة، تنعكس آثارها على البنية الفيدرالية الحالية التي تقتصر على إقليم كوردستان ككيان وحيد دون ظهور أقاليم جديدة. وعلى الرغم من النص الدستوري الواضح في المادة (١١٩) الذي يمنح المحافظات الحق في تكوين أقاليم فيدرالية عبر آليات قانونية محددة (كطلب ثلث أعضاء مجالس المحافظات أو عُشر الناخبين)، تواجه هذه المادة معارضةً شديدةً من قوى سياسية تُعارض النظام الفيدرالي جملةً وتفصيلًا، تُجادل هذه القوى بأن النص الدستوري، بدلًا من تعزيز الوحدة الوطنية، أصبح أداةً محتملةً لتقسيم البلاد، مستندةً في ذلك إلى تجربة إقليم كوردستان كحالة استثنائية. كما تُفضّل هذه التيارات العودة إلى نموذج الدولة البسيطة (المركزية)، حتى لو ترتب على ذلك عجزٌ في أداء المؤسسات أو انزياحٌ نحو الحكم الشمولي، وذلك بحجة الحفاظ على الثروات الوطنية ومنع التجزئة. هذا الموقف يعكس نزعةً شوفينيةً تستند إلى مخاوف تاريخية من تفتت الهوية الوطنية، بينما يرى آخرون أن رفض الفيدرالية يُغذّي أزمات الحوكمة ويُعيق تحقيق التوازن بين المكونات في ظل نظام سياسي هش.

الخاتمة:

تبرز العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بوصفها واحدة من أكثر القضايا تعقيداً وحساسية في المشهد السياسي العراقي. فقد كشفت التطورات المتلاحقة، لا سيما أزمة تصدير النفط وتداعياتها المالية، عن عمق الخلافات البنيوية في تفسير الدستور وتوزيع الصلاحيات والثروات، وهو ما ألقى بظلاله على الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد.

وبالرغم من المحاولات المتكررة لتسوية الخلافات عبر التشريعات المالية السنوية والاتفاقات المؤقتة، فإن غياب رؤية استراتيجية مشتركة، وافتقار العلاقة إلى الإطار المؤسسي المستقر، شكّلا عائقين أساسيين أمام الوصول إلى حلول دائمة. كما ساهمت التجاذبات الحزبية والصراعات الإقليمية والدولية في تعميق الهوة بين الطرفين، ما جعل إدارة العلاقة بين بغداد وأربيل رهينة للمتغيرات السياسية بدلاً من أن تستند إلى مبادئ القانون والدستور.

إن المستقبل السياسي والاقتصادي للعراق يتطلب معالجة جذرية لجمل الإشكالات العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وذلك من خلال الحوار البنّاء، وتفعيل الآليات الدستورية، وسن القوانين المؤجلة – وعلى رأسها قانون النفط والغاز – بما يضمن العدالة في تقاسم الموارد، ويعزز من تماسك الدولة، ويكرّس الفدرالية بوصفها خياراً سياسياً نابعاً من التوافق الوطني، لا ساحةً للصراع وتصفية الحسابات.

النتائج:

شكل انتقال العراق من نظام الجمهورية الموحدة ذات الحكم المركزي إلى النظام الاتحادي تحولاً في الحياة السياسية في العراق، وإيجاد نمط جديد من العلاقات السياسية بين المحافظات الأقاليم لم تسبق أن كانت موجودة لا سيما بين الحكومة الاتحادية وحكومة كوردستان .

يعاني تطبيق النظام الفيدرالي العديد من المشكلات والتناقضات التي تختلف عليها الحكومة الاتحادية وحكومة كوردستان، على الرغم من وجو توافق في بعض الملفات .

عانت العلاقة بين الجانبين من تباينات وتناقضات كبية واضحة، إلا أن أهم التحديات التي ظهرت تعلقت بطبيعة المناطق المتنازع عليها والثروات و الصيغة الأمنية والعسكرية المشتركة، وتباين السياسات الواضح بين حكومة الاتحاد وحكومة كوردستان .

يبرز قصور واضح بالنسبة لعملية تطبيق دستور عام ٢٠٠٥ فيما يخص العلاقة بين الحكومتين، مما أدى إلى وجود نقاط خلافية كبيرة بين الجانبين تتطلب معالجتها من خلال تطبيق حقيقي للمواد الدستورية والقانون وبما يحترم خصوصية المكونات كافة.

يتطلب تطوير العلاقة بين الجانبين الجدية في التعاطي والابتعاد عن التشبث بنقاط خلافية من خلال حوار ونقاش متعدد يسمح بترسيخ الاستقرار في العلاقة بين الحكومتين.

المصادر:

–آراس عبد القادر. "إشكالية بقاء فيدرالية إقليم كوردستان العراق في المستقبل." مجلة فه لاي زانست العلمية، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠٢٢.

–أريان علي. الدستور الفيدرالي. المجلد ١. منشورات مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٩.

آزاد عثمان. «مشكلة حدود إقليم كوردستان الفيدرالي (حقائق ودلائل، مواقف ومقاصد الحل الصائب).» مجلة القانون والسياسة، عدد خاص، ٢٠١٠.

–أسامة خلف. «الديمقراطية التوافقية ودور النخب في مؤسسة الانقسامات السياسية.» مجلة الأستاذ، ٢٠١٨.

المحكمة الاتحادية العليا. «قرار المحكمة الاتحادية العليا.» تموز ٢٠١٩.

–الوقائع. «قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم». جريدة الوقائع العراقية، شباط ٢٠٠٨.

جاسم الشمري. الكرد والنظام التوافقي في العراق. اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٧.

–حنان القيسي. الوجيز في شرح قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم (رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨). بغداد: مكتبة السنهوري، ٢٠١٢.

–خالد العرداوي. الفيدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي. أربيل: جامعة صلاح الدين، كلية القانون والسياسة، عدد خاص، ٢٠١٠.

–خالد القباني. اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان. المجلد ١. بيروت: منشورات البحر المتوسط ومنشورات عويدات، ١٩٨١.

دستور. دستور جمهورية العراق. ٢٠٠٥.

–زانا رؤوف وحمه كريم. السياسة التشريعية في العراق. المجلد ١. السليمانية: دار سردم للطباعة والنشر، ٢٠١٢.

–زهير عطوف. الحركات الانفصالية حول العالم..... كردستان العراق نموذجاً. سوريا: مركز الإدراك للدراسات والاستشارات، ٢٠١٨.

–شمال إبراهيم. التعددية الاجتماعية في مرحلة الانتقال الديمقراطي. السليمانية: مكتبة يادكار للطبع والنشر، ٢٠٢٠.

شورش عمر. خصائص النظام الفيدرالي في العراق. المجلد ١. السليمانية: منشورات مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٩.

–فارمان فرج. التكييف القانوني للعلاقات الخارجية لإقليم كوردستان. أربيل: مركز أبحاث قانون المقارن، ٢٠١٠.

–فالح عبد الجبار. متضادات الدستور الدائم في كتاب مأزق الدستور. معهد الدراسات الاستراتيجية ومنشورات فرات للطباعة والتوزيع، ٢٠٠٦.

–محمد رفعت عبد الوهاب. النظم السياسية. منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٧.

–محمد كردي. «مستقبل الدولة العراقية (بين الفيدرالية والتقسيم).» مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٨، ٢٠١٣.

–محمد محفوظ. العراق والعرب والمستقبل السياسي. بيروت: منشورات ضفاف، ٢٠١٧.

–معمر مهدي الكبيسي. توزيع الاختصاصات في الدول الفيدرالية. منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠.

–نديم الجابري. البعد السياسي والفكري في كتابة الدستور العراقي. بغداد: مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر، ٢٠١٨.

–هيئة تحرير المجلة. واقع التعددية القومية والدينية في العالم العربي. بغداد: سلسلة أوراق ديمقراطية تصدر عن مركز العراق لمعلمات الديمقراطية، ٢٠٠٥.

–يوسف حاشي. في النظرية الدستورية. المجلد ١. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩.

Al-Thakawat Al-Biedh Magazine

Website address
White Males Magazine
Republic of Iraq
Baghdad / Bab Al-Muadham
Opposite the Ministry of Health
Department of Research and Studies
Communications
managing editor
07739183761
P.O. Box: 33001
International standard number
ISSN 2786-1763
Deposit number
In the House of Books and Documents
(1125)
For the year 2021
e-mail
Email
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

فصلية مُحكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٨) السنة الخامسة رمضان ١٤٤٧ هـ آذار ٢٠٢٦م

general supervisor

Ammar Musa Taher Al Musawi

Director General of Research and Studies Department

editor

Mr. Dr. fayiz hatu alsharae

managing editor

Hussein Ali Mohammed Al-Hasani

Editorial staff

Mr. Dr. Abd al-Ridha Bahiya Dawood

Mr. Dr. Hassan Mandil Al-Aqili

Prof. Dr. Nidal Hanash Al-Saedy

a.m.d. Aqil Abbas Al-Rikan

a.m.d. Ahmed Hussain Hai

a.m.d. Safaa Abdullah Burhan

Mother. Dr.. Hamid Jassim Aboud Al-Gharabi

Dr. Muwaffaq Sabry Al-Saedy

M.D. Fadel Mohammed Reda Al-Shara

Dr. Tarek Odeh Mary

M.D. Nawzad Safarbakhsh

Prof. Noureddine Abu Lehya / Algeria

Mr. Dr. Jamal Shalaby/ Jordan

Mr. Dr. Mohammad Khaqani / Iran

Mr. Dr. Maha Khair Bey Nasser / Lebanon